

منتجات الهندسة المالية الإسلامية كآلية لتمويل الاستثمار الفلاحي في الجزائر - بنك البركة نموذجا -

1- د. بوسالم أبو بكر

أستاذ محاضر "أ" المركز الجامعي-ميلة، الجزائر

د. تقرات يزدهزيل

أستاذ محاضر "ب" - جامعة أم البواقي، الجزائر.

2- هزيل سمية

طالبة دكتوراه، بجامعة خنشلة، الجزائر

التخصص: مالية وتسيير المؤسسات

ملخص:

يلعب قطاع المحروقات دور مهم في بناء وإرساء قواعد الاقتصاد الوطني ، نظرا للطبيعة الريفية للاقتصاد الجزائري، إلا أن الاقتصاد الجزائري شهد في الآونة الأخيرة إلى تحولات جذرية أفرزتها الأزمة الاقتصادية الحالية، وتتمثل في انهيار أسعار المحروقات والتي ظهرت بوادرها في سنة 2014 ، مما أدى بالجزائر من الخروج من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق ، وتتمثل هذه الدراسة إلى تبين لجوء الجزائر إلى سياسات بديلة عن قطاع المحروقات، والاستثمار في القطاع الفلاحي (الزراعة، تربية الحيوانات ،...) بالصيغ الإسلامية كتبني منتجات الهندسة المالية في ذلك، لما لها دور كبير في تحريك سياسات التنمية في الجزائر، وذلك باعتبار بنك البركة مساهما كبيرا في ذلك.

الكلمات المفتاحية : منتجات الهندسة المالية الإسلامية ، التمويل الفلاحي ، بنك البركة الجزائري .

Abstract:

The hydrocarbons sector plays an important role in building and laying the foundations of the national economy, Due to the renty nature of the Algerian economy, the Algerian economy has recently witnessed radical changes caused by the current economic crisis ,And the collapse of fuel prices which emerged in 2014, which led Algeria to exit from the planned economy to the market economy This study aims at showing Algeria resort to alternative policies on the hydrocarbons sector, investment in the agricultural sector (agriculture, animal husbandry, etc.) in Islamic formulas, which have written the products of financial engineering in that, because they have a great role in activating the development policies in Algeria, As Albaraka Bank a major contributor to it.

Keywords: Islamic Financial Engineering Products, Agricultural Finance, Al Baraka Bank of Algeria.

مقدمة:

إن المتتبع للأوضاع الاقتصادية التي تشهدها الجزائر في الفترة الحالية يدرك أن الحكومة الجزائرية أولت اهتماما كبيرا نحو تبني إستراتيجية وطنية لترقية الصادرات خارج المحروقات على إثر انخفاض لأسعار النفط سنة 2014، وذلك بصدد خوض تجربة تنمية جديدة اتضحت معالمها من خلال شروع الحكومة في تنفيذ سياسة اقتصادية جديدة تختلف عن تلك التي طبقت سابقا وتتمثل في الإلحاح في الاستثمار في القطاعات خارج قطاع المحروقات، والاستثمار في القطاع الفلاحي، نظرا للدور الكبير الذي تؤديه في الاقتصاد الوطني، من حيث مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، لهذا أولت الجزائر لهذا القطاع أهمية كبيرة تهدف إلى تحسينها من خلال استخدام منتجات الهندسة المالية الإسلامية، وتنبع فكرة استصدار المنتجات الهندسة المالية الإسلامية من صيغ المعاملات الشرعية المعهودة من إجارة وسلم واستصناع ومضاربة وتوريق وغيرها كتطوير مواكب لمتطلبات العصر التمويلية وبديل عن السندات التي تتعامل بالفوائد المصرفية ومن خلال الطرح السابق يمكن طرح الإشكال التالي:

الإشكالية الرئيسية:

✓ ما مدى مساهمة منتجات الهندسة المالية الإسلامية في التمويل القطاع الفلاحي في الجزائر؟

فرضيات الدراسة : ينطلق البحث من فرضية رئيسية تتمثل في:

مساهمة المنتجات المالية الإسلامية في التمويل الاستثمار الفلاحي.

أهمية الدراسة : أتت هذه الدراسة لبيان دور المنتجات المالية الإسلامية في التمويل القطاع الفلاحي و ذلك في بنك البركة ، وذلك بعد التعريف بالمنتجات الهندسة المالية الإسلامية وإسقاط أيضا الضوء على التمويل الفلاحي .

منهج الدراسة : من أجل دراسة هذا الموضوع تم إتباع المنهج الوصفي الملائم لهذا الموضوع وكذا الاعتماد على المنهج التحليلي للوقوف على مدى مساهمة منتجات الهندسة المالية الإسلامية في تمويل الاستثمار الفلاحي، وتسلط ضوء هذه الدراسة على بنك البركة الجزائري.

وللتمكن من الحكم على ما مدى مساهمة منتجات المالية الإسلامية في التمويل الفلاحي تم تحديد الدراسة على بنك البركة الجزائري، ولإحاطة بجزيئات الدراسة سوف يتم التطرق إلى المحاور التالية:

تقسيمات الدراسة:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي لمنتجات الهندسة المالية الإسلامية؛

المحور الثاني: ماهية التمويل الفلاحي؛

المحور الثالث: منتجات الهندسة المالية الإسلامية المطبقة في بنك البركة بالجزائر.

فيما يلي نقوم بالتطرق إلى مفاهيم حول المنتجات المالية الإسلامية والتي شاع استعمالها بكثرة في الكثير من دول العالم.

المحور الأول

التعريف بمختلف منتجات الهندسة المالية الإسلامية:

تتمثل منتجات الهندسة المالية الإسلامية في الصكوك الشرعية، التوريق الإسلامي والمشتقات المالية الإسلامية.

1-1 الأوراق المالية الإسلامية (الصكوك الشرعية): تعرف الصكوك الشرعية بأنها " أوراق مالية تدعمها أصول مصممة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ويمكن تداولها في الأسواق¹، وهي عبارة عن وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في أصول مشروع معين أو نشاط استثماري خاص وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله، وتتميز بالخصائص التالية:²

- القابلية للتداول وعدم القابلية للتجزئة؛
 - يمثل حصة شائعة في ملكية حقيقية؛
 - الإصدار يكون على أساس عقد شرعي، ويتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية؛
 - يتم حصول الربح من قبل حامله بالنسبة محددة ويتحمل الخسارة بقدر الحصة التي يمثلها الصك.
- ونجد في الصكوك المالية أنواع نذكرها:

• **صكوك المضاربة:** وهي الوثائق المحددة القيمة والتي تصدر بأسماء مالكيها مقابل ما قدموه من أموال لصاحب المشروع وذلك لتنفيذ المشروع واستغلاله وتحقيق الربحية منه، بحيث يحصل مالكيها على نسبة من أرباح المشروع بحيث لا تنتج الصكوك أي فوائد بل تعتمد على المضاربة لأنها تمثل حصصاً شائعة في رأسمال المضاربة متساوية القيمة، وتتوفر فيها شروط عقد المضاربة من الإيجاب والقبول، ومعلومية رأس المال ونسبة الربح.³

• **صكوك المشاركة:** هي صكوك استثمارية (ملكية رأسمال المشاركة)، ولا تختلف كثيراً عن صكوك المقارضة (المضاربة) السالفة الذكر، إلا في تنظيم العلاقة بين جهة الإصدار الراعية للصكوك وحملة الصكوك، وقد تشكل الجهة المنوطة بها الإدارة لجنة للمشاركين يتم الرجوع إليها في اتخاذ القرارات الاستثمارية.⁴

• صكوك السلم و صكوك الاستصناع :

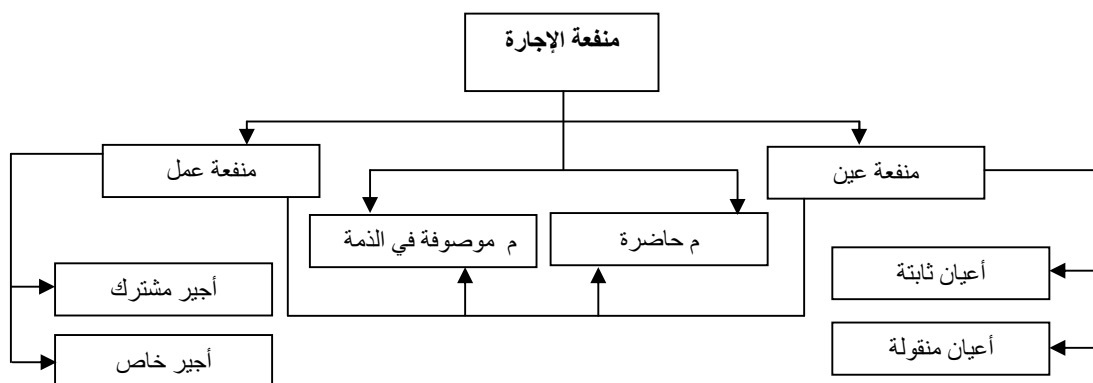
صكوك السلم : وتكون صكوك السلم عبارة عن سندات قصيرة الأجل تعبر عن عملية استثمارية أطرافها (بائع السلعة أو الأصل نفط مثلا أو المشتري بصيغة السلم الشركة وساطة أو بنك أو ما تتفق معه الحكومة) ولذلك بصفته مديرا لمحفظة صكوك السلم الإسلامية، ومشتري أو حاملي الصكوك حيث تقوم المحفظة باستيفاء قيمة الصكوك من المشتريين ودفع ثمن السلعة الآن للحكومة واستلام السلعة أو قيمتها لاحقا.⁵

صكوك الاستصناع : والتمول المصدر لهذه الصكوك هو صانع يعرض على الجمهور بيعهم سلعة يتعهد بصنعها وتسليمها في موعد محدد، والمكاتبون فيها هم مشترون لهذه السلعة وحصولها الاكتتاب هي الذي يتراضى عليه الصانع والمشترون الذين اكتتبوا بالصكوك التي أصدرها، وبتسليمهم السلعة المصنوعة يكون لهم غنم بيعها بثمن أعلى من كلفة استصناعها، وعليهم غرمه في حال انخفاض سعره، وقد أغنى القول المتقدم في السلم عن إعادة القول بمثله هنا، إذا الاستصناع عقد يلتزم من خلاله البنك تحقيق منشآت (بيوت، جسور، ...).

لصالح عملية مقابل علاوة تدخل فيها تكلفة المنشأة مضافة إليها هامش الربح، ويكلف البناء مقاولا لتنفيذ الأشغال.⁶

• صكوك الإجارة : تعتبر صكوك الإجارة أقل خطورة عند مقارنتها ببقية أدوات الملكية، كالأسهم مثلا ذلك انه يمكن التنبؤ بعوائد الورقة المالية محل الإجارة، وذلك لسهولة معرفة إيرادات ومصروفات العين المؤجرة، وعلى هذا تتعدد أنواع صكوك الإجارة بحسب العين المؤجرة فيمكن أن تكون مثلا في مجال صناعة الطائرات، العقارات السكنية، المصانع، أنواع المنقولات المختلفة وغيرها.⁷ كما يمكن تعريفه: عقد على منفعة معلومة مدة معلومة من عين معلومة أو موصوفة في الذمة أو عمل بعوض ومن خلال هذا التعريف يمكن استنتاج الشكل التالي:

الشكل رقم(01): أنواع عقود الإجارة حسب المنفعة





المصدر: اعتماداً على أحمد محمد محمود نصار، عقد الإجارة فقها وتطبيقاً في عشرين سؤالاً وجواباً (من تراننا إلى الاحتياجات المالية المعاصرة)، في الموقع الإلكتروني: iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2014/.../vb.pdf

● **صكوك المراجعة:** ويكون مصدرها هو تاجر أو مؤسسة وسيطة تتعهد باستخدام حصيلة الاكتتاب من الصكوك التي تصدرها لشراء سلعة ما ثم بيعها مربحة والعائد على حملة الصكوك يتمثل في الفرق بين شراء السلعة وسعر بيعها، لكن توجيه الكلام على هذا الوجه يجعل المتمول مضارباً ويحيل هذه الصكوك إلى صكوك مضاربة ويتعين عندئذ أن تظهر نشرة الإصدار نصيب المضارب كنسبة شائعة معلومة من الربح لا من رأس المال كما تقتضي أحكام المضاربة.⁸

● صكوك المزارعة:

● هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تمويل مشروع على أساس المزارعة، ويصبح لحملة الصكوك حصة في المحصول وفق ما حدده العقد. المصدر لتلك الصكوك هو صاحب الأرض (مالكها أو مالك منافعها)، والمكتتبون فيها هم المزارعون في عقد المزارعة (أصحاب العمل بأنفسهم أو بغيرهم) وحصيلة الاكتتاب هي تكاليف الزراعة، وقد يكون المصدر هو المزارع (صاحب العمل) والمكتتبون هم أصحاب الأرض (المستثمرون الذين اشترت الأرض بحصيلة اكتتابهم)، ويملك حملة الصكوك الحصة المتفق عليها مما تنتجه الأرض.

● صكوك المساقاة:

هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها في سقي أشجار مثمرة والإنفاق عليها ورعايتها على أساس عقد المساقاة، ويصبح لحملة الصكوك حصة من الثمرة وفق ما حدده العقد. المصدر لتلك الصكوك هو صاحب الأرض (مالكها أو مالك منافعها) التي فيها الشجر، والمكتتبون فيها هم المساقون في عقد المساقاة، وحصيلة الاكتتاب هي تكاليف العناية بالشجر. وقد يكون المصدر هو المساق (صاحب العمل) والمكتتبون هم أصحاب الأرض (المستثمرون الذين سقيت الأرض بحصيلة اكتتابهم) ويستحق حملة الصكوك الحصة المتفق عليها مما تنتجه الأشجار.

● **صكوك المغارسة:** هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها في غرس أشجار وفيما يتطلبه هذا الغرس من أعمال ونفقات على أساس عقد المغارسة، ويصبح لحملة الصكوك حصة في الأرض والغرس المصدر لتلك الصكوك هو مالك أرض صالحة لغرس الأشجار، والمكتتبون فيها هم المغارسون في عقد المغارسة، وحصيلة الاكتتاب هي تكاليف غرس الشجر، وقد يكون المصدر هو المغارس (صاحب العمل) والمكتتبون هم أصحاب الأرض (المستثمرون الذين غرست الأرض بحصيلة اكتتابهم)، ويستحق حملة الصكوك الحصة المتفق عليها من الأرض والشجر.⁹

وفيما يلي جدول مقارنة بين أهم أنواع الصكوك الإسلامية:

الجدول رقم (01): تطور الإصدار العالمي لبعض أنواع الصكوك

السنة	الإجارة (%)	المرابحة (%)	المضاربة (%)	المشاركة (%)
2010-2001	24.76	33.97	3.58	21.29
2013 - 2011	22.32	59.28	3.37	12.35
2013	15.06	57.7	1.9	6.7
النصف الأول من 2014	16.5	58.4	2.7	4.7

Source: International Islamic finance market

نستنتج من الجدول السابق أن صكوك المربحة تحتل المرتبة الأولى من حيث الإصدار ثم تليها صكوك الإجارة وذلك لكثرت التعاملات بهذه الصكوك خلال الفترة 2001 – 2014 .

- شهادات الاستثمار الإسلامي : تقوم هذه الشهادات على أحكام المضاربة في شكلها وجوهرها ففي هذا النوع يكون أصحاب الودائع أو الشهادات هم أرباب المال وتقوم الجهة المصدرة بدور المضارب مع الإنفاق على نسبة الربح ، وتحمل رب المال الخسارة ، والمضارب يخسر عمله ، تصدرها المصارف و المؤسسات المالية ، ولا يقل أجلها عن عام أو مضاعفات العام وهي نوعان : شهادات الاستثمار المخصص، شهادات الاستثمار العام.¹⁰

ومما سبق يمكن توضيح أهم المعالم الخاصة بالصكوك كالتالي:

جدول (02): جدول مقارنة بين أهم منتجات الهندسة المالية الإسلامية (الأوراق المالية الإسلامية)

نوع الصك	الهدف من الصك	مصدر الصك	المكتتب في الصك	حصولية الاكتتاب	ملكية حامل الصك
صكوك المرابحة	تمويل شراء سلعة المرابحة	البائع لبضاعة المرابحة	المشترون لبضاعة المرابحة	تكلفة شراء البضاعة	سلعة المرابحة
صكوك السلم	تحصيل رأس مال السلم	البائع لسلعة السلم	المشترون للسلعة	ثمن شراء السلعة	سلعة السلم
صكوك الاستصناع	تمويل تصنيع سلعة	الصانع (البائع)	المشترون للعين المراد صنعها	تكلفة المصنوع	العين المصنوعة
صكوك الإجارة	بيع العين المؤجرة	بائع عين مؤجرة أو موعودة باستئجارها	مشترون لها	ثمن الشراء	الموجودات على الشيوع بغنمها وغرمها وذلك على أساس المشاركة فيما بينهم
صكوك مشاركة	إنشاء مشروع أو تطويره أو تمويل نشاط على أساس عقود المشاركة	الجهة التي تنشأ وتدير المشروع	المشاركون في المشروع	تمويل المشروع	المشروع أو موجودات النشاط
صكوك المضاربة	مشاركة تمثل مشروعات أو أنشطة تدار على أساس المضاربة	المضارب	أرباب المال	رأس مال المضاربة	موجودات المضاربة والحصة المتفق عليها من الربح لأرباب المال، ويتحملون الخسارة إن وقعت
صكوك الوكالة بالاستثمار	الاستثمار	الوكيل بالاستثمار	الموكلون	المبلغ الموكل في استثماره	ما تمثله الصكوك من موجودات بغنمها وغرمها ويستحقون ربح المشاركة إن وجد
صكوك المزارعة	تمويل مشروع على أساس المزارعة	صاحب الأرض (مالكها أو مالك منافعها)	المزارعون (أصحاب العمل بأنفسهم أو بغيرهم)	تكاليف الزراعة	حصة في المحصول مما أنتجته الأرض وفق ما حدده العقد
صكوك المساقاة	سقي أشجار مثمرة والإنفاق عليها ورعايتها على أساس عقد المساقاة	صاحب الأرض أو مالكها	المساقون	تكاليف العناية بالشجر	حصة من الثمرة مما أنتجته الأشجار وفق ما حدده العقد
صكوك المغارسة	غرس أشجار وفيما يتطلبه هذا الغرس من أعمال ونفقات	مالك أرض صالحة لغرس الأشجار	المغارسون	تكاليف غرس الشجر	حصة متفق عليها في الأرض والغرس

المصدر: من إعداد الباحثين.

2-1 المشتقات المالية الإسلامية: ¹¹ يرى أنه يمكن من خلال استخدام الهندسة المالية الإسلامية إيجاد بدائل للمشتقات المالية التقليدية وتحقق نفس مزايا المشتقات المالية التقليدية وتكون متوافقة وتوجيهات الشرع الإسلامي إذن فتطوير مشتقات مالية إسلامية أصبح ضرورة ملحة بالنسبة للتمويل الإسلامي ولكن تطويرها يجب أن تتوافر فيه الشروط التالية:

- يجب أن تكون المشتقات متوافقة مع الشريعة الإسلامية؛
- يجب أن تحقق الفوائد والمنافع للمشتقات المالية التقليدية؛
- يجب أن تكون قابلة للتداول في أسواق المال الدولية.

3-1 التوريق الإسلامي: يعتبر التوريق من منتجات الهندسة المالية وهو يعتبر عملية تمويلية متطورة، وهو ما يتم في السوق المالية الإسلامية في صورة الإجارة والمشاركة والمضاربة، أما الديون فيمكن توريقها عند الإنشاء ولا تتداول، وهو ما يتم في السوق المالية الإسلامية بصكوك المراجعة والسلم والاستصناع، ويكون طرق التوريق كما يلي:

- تحويل تلك الديون إلى أسهم، وخاصة عندما تقوم بإصدار جديد ضمن ما تتيحه لوائحها وأنظمتها فتصبح تلك الديون عبارة عن أسهم يمتلكها الدائنون وتمثل حصصا من موجودات تلك المؤسسة ويسري عليها ما يسري على بقية أسهم الشركة؛
- إذا كانت المؤسسة المالية تمتلك سلعا عينية كالسيارات أو الآلات أو غيرها، وتريد التخلص منها ومن كلفة تخزينها وصيانتها فيمكن عرضها على الدائنين لمبادلتها بديونهم التي هي على ذمة المؤسسة ومن ثم ستحقق المؤسسة فائدين، التخلص من مخزون سلعي يمثل عبئا ماليا وكلفة دائمة على المؤسسة مع الوفاء بالدين وسقوط الالتزام عن ذمتها.
- إصدار سندات ملكية لأعيان مؤجرة لتشجيع الدائنين على مبادلة ديونهم مقابل تلك السندات، وهي تختلف عن سندات الملكية العادية إنما هي مملوكة مؤجرة تدفع عائدا محددا معروفا.
- إن الأبحاث التطويرية الاقتصادية والفقهية التي من خلالها يمكن اكتشاف منتجات مالية إسلامية أصلية تسد حاجات المتعاملين المتنوعة، ولا بد من القول أن السعي إلى البديل الإسلامي لا يعني مطلقا تقليد المنتجات التقليدية، بل لابد أن تصل المنتجات الإسلامية مرحلة الإبداع والابتكار والاستقلالية ولا ستظل غير قادرة على المنافسة.¹²

المحور الثاني

ماهية التمويل الفلاحي

1-2 مفهوم التمويل الفلاحي :

يعبر التمويل من أهم الوسائل الضرورية للعملية الإنتاجية، والتمويل هو عبارة عن تدفق مالي أو سلعي بين المؤسسة الممولة والنشاط المستفيد من هذا التدفق المالي أو السلعي.

كما قد يكون الغرض من هذا التمويل هو الاستثمار أي التوسع في النشاط مهما كان نوع هذا النشاط سواء كان إنتاجيا أو غير إنتاجي. كما قد يكون الغرض من التمويل هو التسيير أي العمل والمحافظة على القدرة الإنتاجية للمؤسسة المستفيدة من التمويل أي ضمان التسيير العادي لها.¹³

كما يتمثل في منح الفلاحين المستثمرين فرصة استغلال أراضيهم وكذلك استصلاح الأراضي الصحراوية من خلال قدرتهم على اقتناء أنواع مختلفة من المبيدات والأسمدة والآلات الخاصة بالاستصلاح الأراضي وتجهيزها وتدعية الري لاستغلال الأراضي في أكثر من دورة إنتاج خلال السنة.¹⁴

2-2 أنواع التمويل الفلاحي:

1-2-2 الأفراد:

كانت هذه الطريقة الوحيدة السائدة في عملية تمويل الفلاحين لأن ليس لديهم مصدرا آخر يستطيعون اللجوء إليه للحصول على مثل هذه الأموال وما زالت هذه الطريقة السائدة حتى الآن في الدول المتخلفة وأن كثير من الفلاحين الذين لا يثقون في مصادر التمويل الحديثة هذه.

2-2-2 التجار:

يقوم التجار بإقراض الفلاحين بما يحتاجون من أموال لازمة للعملية الإنتاجية، كما يقومون بتمويلهم بمختل السلع والمواد الضرورية للعملية الإنتاجية أو لمستهلكاتهم، وعلى هذا الأساس فإن التجار يتعاقدون مع الفلاحين عند تدعيمهم بالأموال على بيع المحاصيل للتاجر المقرض بأسعار معينة غالبا ما تكون في صالح التجار، وبالتالي فإن التجار يعملون على تحقيق أكبر ربح ركن والمتمثل في العائد الناتج عن القرض من جهة وفارق الأسعار الخاص بالمحاصيل من جهة أخرى وهو ما يبين الفرق بين التجار والأفراد المقرضين.

3-2-2 البنوك:

البنوك التجارية لا تقبل على تقد القروض إلى الفلاحين وذلك لعدة أسباب هي:

- دورة الإنتاج الفلاحي أطول من دورة الإنتاج الصناعي.
- الإنتاج الفلاحي يتعرض إلى عدة أخطار لا يستطيع الفلاح التحكم فيها وبالتالي الأخطار الخاصة بالإنتاج الفلاحي هي أكبر من مثيلتها في القطاع الصناعي.

-إن الإقراض في القطاع الفلاحي يدر على البنوك التجارية عوائد أقل مما يدره الاستثمار في القطاع الصناعي مما يؤدي بهذه البنوك إلى التعامل مع القطاع الصناعي أو التجاري والتقليل من نشاطها في الميدان الفلاحي.

إن البنوك التجارية لا تقبل على التمويل الفلاحي لأن هذه العمليات من وجهة نظرها لا تحقق بها مزايا والنتائج التي ترجوها لأنها هيئات استثمار قبل كل اعتبار تسعى إلى تحقيق أكبر فائدة بأقل قدرة من المخاطر.

4-2-2 التعاونيات:

يعتبر التمويل الفلاحي عن طريق التعاونيات أفضل وسيلة تمويل تناسب القطاع الفلاحي، وذلك لأن الائتمان الذي يقوم على النظام التعاوني يعتبر أسلم نظام للائتمان الفلاحي فهذا النظام يقدم القروض إلى جميع الفلاحين مهما كانت مستوياته على أساس الصالح العام، كما أن هذا النظام يعتبر أكثر فاعلية وأقرب إلى الزراع، كما أنه يعتمد على البساطة في المعاملة ويهدف إلى زيادة الإنتاج الفلاحي ومعاونة أعضائه من فلاحين". تعتمد كثير من الدول في دور التمويل على الجمعيات التعاونية في تقديم الائتمان و الجمعية إذ تؤدي دورها في تقديم الائتمان إذ تمثل أسلوبا يهدف إلى تدعيم الناحية الاجتماعية والاقتصادية.

3-2 مؤسسات التمويل الفلاحي

تقسم مؤسسات التمويل الفلاحي إلى نوعين معروفان على المستوى العالمي أو الأكثر شيوعا في مختلف بلدان العالم وهما:

1-3-2 المؤسسات التي تمول الفلاح عينا:

تختص مثل هذه المؤسسات في تقديم قروض عينية للفلاح غالبا ما تكون هذه القروض موسمية، متمثلة في تقديم مختلف المواد التي يكون الفلاح في حاجة إليها مثل الأسمدة، الأدوية، أو المواد البيطرية والأعلاف.¹⁴

إن طريقة تقديم مثل هذه القروض تكون على الشكل التالي هي أن يستفيد الفلاح من قيمة قرض معين أي يحدد له الاستفادة من مبلغ معين حسب الدراسة الخاصة يطلبه، بعد الموافقة على القرض من الجهة المختصة، تقوم هذه الأخيرة بتقديم مختلف المواد التي يحتاجها الفلاح للقيام بالعملية الإنتاجية في حدود المبلغ المالي المحدد لقيمة القرض العيني، ومن بين أهم هذه المؤسسات التي عرفت في الجزائر هي:

* "S.A.P." الشركة الزراعية للاحتياط.

* "C.A.P.C.S" التعاونيات الفلاحية المتعددة الخدمات.

تقوم مثل هذه المؤسسات كما ذكرنا في تقديم القروض للقطاع الفلاحي في شكل عيني، بذور، أسمدة، أدوية... الخ، أو على شكل خدمات مثل القيام بعمليات الحرث أو الحصاد والدرس للفلاح أو حفر الآبار وليرها من خدمات النقل والتخزين.

وفي بعض الأحيان تكون مثل هذه القروض على أساس آخر شبيه بالاستثمار، حيث تقدم للفلاح في شكل عدد معين من الماشية أو أبقار مثلا بهدف تسمينها في فترة زمنية معينة كما تقدم له كل متطلبات العملية من أعلاف وكلاء وأدوية.

2-3-2 المؤسسات التي تمويل الفلاح نقدا:

تتمثل هذه المؤسسات في مجموع المؤسسات المالية بصفة عامة والبنوك بصفة خاصة، لأن الفلاح غالبا ما يكون بحاجة إلى أموال في شكل سيولة نقدية يمكن إنفاقها حسب احتياجاته الخاصة بالعملية الإنتاجية أو حتى احتياجاتها الخاصة الاستهلاكية

. وفي كثير من الدول نجد أن هنا بنوك متخصصة في التمويل الفلاحي، وذلك بهدف تشجيع الإنتاج الفلاحي كما أن القروض المقدمة من طرف هذه المؤسسة المالية * البنوك * المقرضة للفلاحة بصفة عامة تنقسم إلى ثلاثة أقسام وهي:

أ- القروض القصيرة المدى:

أو ما يسمى في القطاع الفلاحي بالقروض الموسمية لأنها تقدم بهدف الاستغلال الموسمي، وتسمى في بعض الأحيان بقروض الحملة، لأن قروض الحملة الفلاحية أو الموسم الفلاحي غالبا ما تكون سنة ففي الجزائر فإن الموسم الفلاحي يبدأ في أول أكتوبر وينتهي في 31 سبتمبر من السنة الموالية.

ب- القروض المتوسطة المدى:

وهي تختلف عن القروض الموسمية في فترة سدادها لأن فترة سداد مثل هذه القروض غالبا ما تتراوح بين 3 إلى 5 سنوات وغالبا ما تكون هذه القروض خاصة بتجهيز القطاع الفلاحي.¹⁶

ج- القروض الطويلة المدى:

هي تلك القروض التي تصل فترة سدادها إلى 25 سنة وهي تتمثل في تلك القروض المخصصة للاستثمار في القطاع الفلاحي والخاصة، باستصلاح الأراضي، بناء الإسطبلات المختلفة والمتنوعة بتجهيزات حديثة، غرس بساتين الأشجار المثمرة، وغيرها من العمليات الإنتاجية التي تحتاج رؤوس الأموال كبيرة.

المحور الثالث

منتجات الهندسة المالية الإسلامية المطبقة في بنك البركة بالجزائر

1-3 التعريف ببنك البركة الجزائري (شركة مساهمة):

تأسس في ماي من العام 1991 ، وهو أول مصرف إسلامي، وذلك وفقا للترخيص الممنوح له من قبل بنك الجزائر، وتتمثل الأنشطة الرئيسية للبنك في تقديم خدمات الصيرفة بالتجزئة والصيرفة التجارية ويدير البنك 28 فرعاً.

فروع على مستوى التراب الوطني برأس مال يقدر بـ 500 مليون دينار جزائري:

- (BADR) 46 % بنك الفلاحة والتنمية الريفية؛

-الجنب السعودي الممثل بمجموعة الدالة البركة القابضة البحرينية بنسبة 54 % والتي حولت اسمها إلى

مجموعة (BBA) البركة المصرفية البحرينية بموجب تعديل العقد التأسيسي؛

- الشكل القانوني : شركة مساهمة حيث يعمل بنك البركة الجزائري وفق مبادئ الشريعة ، وحسب الطرق المتعارف عليها دولياً.¹⁶

2-3 التمويل بالمنتجات الهندسة المالية الإسلامية ببنك البركة الجزائري :

يعتبر تمويل المشروعات الزراعية (النباتية ، الحيوانية) بصيغة صكوك السلم من أهم الطرق لتمويل الفلاحين في بنك البركة، وخاصة لتغطية التكاليف التشغيلية وكبديل للقروض الموسمية والقصيرة الأجل حيث يحتاج الفلاحين إلى سيولة نقدية تغطي تكاليف الحراثة وتجهيز الأرض للزراعة وتكاليف شراء مستلزمات الإنتاج من أسمدة وبذور وأشتال وباقي التكاليف التشغيلية الأخرى اللازمة لخدمة الحقل حتى الانتهاء من عملية الحصاد وجمع المحصول.

كما يستخدم صكوك المربحة للأمر بالشراء الأجهزة والمعدات وجميع الآلات الخاصة بالإنتاج النباتي والحيواني، كما يقوم البنك بالتمويل الفلاحين عن طريق صكوك المشاركة ، وتعتبر من أهم الصكوك شيوعاً في البنك ، بحيث يتشارك البنك مع الأفراد (الفلاحين) في زراعة الأرض أو تقديم الأعلاف للحيوانات.¹⁸

الجدول (03) يبين إجمالي التمويلات والاستثمارات لبنك البركة خلال الفترة (2011- 2015)

الوحدة : مليون دولار أمريكي

السنة	2011	2012	2013	2014	2015
إجمالي التمويلات والاستثمارات	11.818	14.319	15.355	17.624	18.358

المصدر: مجموعة البركة المصرفية: التقرير السنوي 2015.

نستنتج من المعطيات الجدول أن إجمالي التمويلات والاستثمارات لبنك البركة في تزايد مستمر من سنة لأخرى حيث قدرت في سنة 2011 إلى 11.818 مليون دولار أمريكي لتصل لسنة 2015 18.358 مليون دولار أمريكي.

ونجد بذلك إجمالي التمويلات في البنك البركة الجزائري باستخدام الأوراق المالية الإسلامية كما يوضحها الجدول التالي :

جدول (04) : جدول يوضح نسبة الأوراق المالية الإسلامية من إجمالي التمويلات والاستثمارات لبنك البركة الجزائري.

الوحدة : (%)

الأوراق المالية الإسلامية	صكوك الإجارة	صكوك المراجعة	صكوك السلم
إجمالي التمويلات والاستثمارات	41	7	12

المصدر: وثائق بنك البركة الجزائري.

نستخلص من الجدول أعلاه أن إجمالي التمويلات والاستثمارات معظمها في ارتفاع في بنك البركة الجزائري ونجد أن أكثر الصكوك استعمالاً في العملية التمويلية هي صكوك الإجارة التي تقدر بـ : 41 % ثم تليها صكوك السلم التي تقدر بـ : 12 % .

وفي الجدول التالي نبين المنتجات المالية الإسلامية التي اعتمدها البنك عند منح التمويل لأحد الفلاحين وتم توضيحه كالتالي :

جدول (05) : هيكل التمويل المقترح من طرف العميل الخاص بالجزء من تمويل البنك

النسبة	منتجات المالية الإسلامية	المبلغ (دج)	التعيين
72.5 %		468.546.710	تمويل بنكي
	صكوك الاستصناع	178.000.000	الهندسة المدنية
	صكوك المشاركة	187.350.000	صوامع الغلال
		73.265.000	خط إنتاج أطعمة الحيوانات
	صكوك المراجعة	3.143.387	آلة الكيل
		8.980.000	تركيب الآلات
		9.931.323	محور التيار 1.200
		7.877.000	مولد كهربائي

المصدر: وثائق بنك البركة الجزائري.

من خلال الجدول السابق يتمثل المشروع في توسيع نشاط العميل في إنشاء مركب لتخزين ومعالجة الحبوب وذلك باقتناء 15 صومعة غلال قدرته الإجمالية مقدرة بـ 45.45 طن وكذا وحدة إنتاج أطعمة خاصة بالحيوانات.

حيث أن قيمة المشروع الإجمالية مقدرة بـ 468.5 مليون دج لمدة (08) سنوات بتطبيق نسبة هامش ربح 01 % هذه النسبة كانت بطلب من العميل وكما تم التوضيح لنا من طرف المسؤول الذي مدنا بالمعلومات اللازمة ، يحق للعميل أن يحدد نسبة الهامش التي يريدتها من البنك لكن هذا لا يعني أن يتم تطبيقها من طرف البنك وهي موزعة على النحو التالي:

صكوك الاستصناع: بقيمة 178 مليون دج لتمويل 80 % من أشغال الهندسة المدنية.
صكوك المشاركة: بقيمة 260.6 مليون دج لتمويل بنسبة 100 % المعدات (صوامع التخزين) و وحدة الإنتاج المستوردة .

مربحة: بقيمة 29.9 مليون دج لتمويل 80 % من المعدات المحلية و تركيبها.
ويقدر إجمالي التمويل للعميل بالمنتجات المالية الإسلامية بـ : 72.5 % ويكون على العميل بالتمويل الذاتي لمشروعه بالنسبة 27.5 %.

الخاتمة:

من خلال ما سبق توصلنا إلى مجموعة النتائج والتوصيات تتمثل فيما يلي:

■ النتائج العامة للدراسة :

وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية :

- تعتبر المنتجات المالية الإسلامية للهندسة المالية الإسلامية من أهم البدائل الشرعية التي تساهم على توفير رؤوس الأموال وتدعيم القدرة التمويلية اللازمة للاستثمارات الفلاحية؛
- القيام بالاستثمار المباشر في مشروعات ائتمانية أو المشاركة فيها؛
- المساهمة في تحقيق العدالة في توزيع الثروة وذلك من خلال التوفير اللازم لصغار المنتجين و أصحاب لمشروعات؛
- الاعتماد على الموارد المحلية في البناء وتوفير فرص العمل.

■ التوصيات والاقتراحات:

وفي ضوء هذه الدراسة يمكن اقتراح التوصيات التالية :

- تتبع تطور المنتجات المالية الإسلامية عبر التاريخ الإسلامي و محاولة الاستفادة منه في الهندسة المالية الإسلامية المعاصرة؛
- ينبغي على المؤسسات- البنوك الإسلامية- أثناء التمويل الريفي تبني الابتكارات والممارسات التي تعمل على تقليل المخاطر وتحسين الجدارة الائتمانية.

الهوامش:

- ¹ ردمان محمد عثمان ، عبد القوي ، الصكوك الإسلامية وإدارة السيولة ، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الرابع للمصارف الإسلامية ، سوريا ، 2009 .
- ² سحابة الماضي ، الصكوك ، <http://forum.sh3bwah.maktoob.com/t1239287.htm> .
- ³ شعبان محمد إسلام البراوري ، بورصة الأوراق المالية من منظور إسلامي : دراسة تحليلية ونقدية ، ط1 ، دار الفكر ، دمشق ، سوريا ، 2002 ، ص: 161.
- ⁴ أحمد شعبان أحمد علي ، البنوك الإسلامية في مواجهة الالتزامات المالية ، ط1 ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، مصر ، 2010 ، ص: 111.
- ⁵ لعلوبخاري ، وليد عايب ، آليات الهندسة المالية كأداة لإدارة مخاطر الصكوك الإسلامية واثراً الأزمة المالية على سوق الصكوك الإسلامية ، الملتقى الدولي الأول للمعهد الاقتصادي والتجارية وعلوم التسيير ، الاقتصاد الإسلامي ، الواقع ورهانات المستقبل ، برج بوعريج .
- ⁶ مؤتمر الصكوك الإسلامية وأدوات التمويل الإسلامي 2013 ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، 12-13 تشرين الثاني 2013 ، جامعة اليرموك ، أريد ، الأردن ، ص: 18.
- ⁷ علي موسى حنان ، محمد الأمين خنيوة ، منتجات الهندسة المالية (الواقع والتحديات ومناهج التطوير) ، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي ، الواقع ورهانات المستقبل ، جامعة غرداية ، 23-24 فيفري 2011 ، ص : 245.
- ⁸ مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي ، القرار رقم 137 (5/3) بشأن صكوك الإجارة ، الدورة الخامسة ، 2004 ، عمان .
- ⁹ محسين فؤاد ، الصكوك الإسلامية المعاصرة وتداولها وتطبيقاتها ، ورقة عمل مقدمة الى الدورة التاسعة عشر ، 2009 ، مجمع الفقه الإسلامي الدولي .
- ¹⁰ حسين عبد المطلب الاسرج ، صيغ تمويل المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الإسلامي ، دراسات إسلامية ، العدد 08 ، ص: 13.
- ¹¹ سمير عبد الحميد رضوان ، المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها ، ط1 ، دار النشر للجامعات ، مصر ، 2005 ، ص 567-578.
- ¹² علي موسى حنان ، محمد الأمين خنيوة ، منتجات الهندسة المالية (الواقع والتحديات ومناهج التطوير) ، مرجع سابق ، ص : 655.
- ¹³ مصطفى رشدي شيعة ، الاقتصاد النقدي والمصرفي ، الدار الجامعية ، 1985 ، ص : 392.
- ¹⁴ بونوة شعيب وبودلال علي ، إشكالية التمويل والسياسة المنتهجة لإنعاش هذا القطاع ، الملتقى الدولي حول التنمية الفلاحة الصحراوية كبديل للمواد الزائلة ، جامعة بسكرة ، ص: 135.
- ¹⁵ أحمد محمد أبو الغار ، التمويل التعاوني ، مكتبة الشباب ، مصر ، 1973 ، ص ص: 16-27.
- ¹⁶ أحمد محمد أبو الغار ، التمويل التعاوني ، مرجع سابق ، ص ص: 16-27.
- ¹⁷ مجموعة البركة المصرفية : التقرير السنوي 2015.
- ¹⁸ وثائق بنك البركة الجزائري.